

Distr.: General
14 December 2018
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

في مساء يوم الأحد، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قام صالح عمر البرغوثي، الإرهابي الفلسطيني المنتسب لحماس، بإطلاق النار من سيارة مسرعة، مما أدى إلى إصابة سبعة مدنيين إسرائيليين بجروح، من بينهم شيرا إيش - ران، وهي أم تبلغ من العمر ٢١ عاما كانت حاملاً في الأسبوع الثلاثين. وعلى إثر إصابتها بجروح خطيرة، خضعت السيدة إيش - ران لعملية جراحية، جرى خلالها توليد جنينها في عملية قيصرية طارئة. وفي حين أصبحت حالة السيدة إيش - ران مستقرة الآن، فإن جنينها فارق الحياة. وهذه الهجمات الوحشية نفذتها وأشادت بها حماس، المصنفة دولياً ضمن التنظيمات الإرهابية. وهي أعمال تؤكد أكثر من أي وقت مضى ضرورة قيام هيئات الأمم المتحدة المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة وإدانة حماس وأعمالها إدانة قاطعة.

ويوم أمس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قام إرهابي فلسطيني يبلغ من العمر ٢٦ عاماً من فلنديا، مسلحاً بسكين، بمهاجمة شرطين إسرائيليين أثناء الخدمة في مدينة القدس القديمة، وقتل جنديان من قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وأصيب آخران بجروح خطيرة في هجوم بإطلاق النار في محطة حافلات في جفعات عساف. وقد فرّ مرتكبو هذه الهجمات الإرهابية من مكان الحادث. وفي وقت لاحق، تمكّن جنود قوات جيش الدفاع الإسرائيلي من إحباط محاولة هجوم بالدهس المتعمّد بالقرب من رام الله - البيرة. وفي صباح هذا اليوم، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بالقرب من قرية بيت إيل، قام إرهابي فلسطيني بطعن جندي من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وضربه بحجر على رأسه مما تسبب في إصابته بجروح خطيرة.

وقد أشادت حركة فتح بهذه الهجمات وبمركبيها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، داعية إلى رسم الخريطة "بدماء الشهداء". ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قُتل ٧٦ من الأبرياء وأصيب ١١٦٨ آخرين بجروح نتيجة للإرهاب الفلسطيني. وما فتئت السلطة الفلسطينية تُلهم هؤلاء الجناة، وكثير منهم صغار جداً، من خلال حملتها التحريضية الخبيثة. ففي ظل قيادة محمود عباس، تنفق السلطة الفلسطينية أكثر من ٧ في المائة من ميزانيتها السنوية لدفع رواتب شهرية للإرهابيين الفلسطينيين وأسرهم. وتؤدي هذه السياسة القائمة على أساس "المال مقابل القتل" إلى تشجيع الفلسطينيين على ترويع



الإسرائيليين الأبرياء واستهدافهم، وهو ما يثبت أن دعوات قيادة السلطة الفلسطينية إلى التسامح والسلام لا تعدو أن تكون خطاباً تخريبياً أجوف.

من الواضح أن تصرفات عباس تقوض الاستقرار في المنطقة. ورداً على ذلك، تحتفظ إسرائيل بالحق في حماية مواطنيها وسيادتها.

وأدعو مجلس الأمن إلى تصنيف هذه الهجمات المروعة باعتبارها إرهاباً، وإدانتها على الفور، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد سياسة السلطة الفلسطينية الرامية إلى حفز الإرهاب. وبناءً على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعقد جلسة لمناقشة سياسة "المال مقابل القتل" التي تنتهجها السلطة الفلسطينية وما تسميه "صندوق الشهداء".

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) داني دانون

السفير

الممثل الدائم